

نموذج مقترن لتحديد مستوى النجاح المناسب لبيانات التكاليف بالتطبيق في قطاع المقاولات في ...

المملكة العربية السعودية

دكتور أ.حمد بن محمد الجبرى
كلية التجارة - جامعة المنصورة

تناولت معظم البحوث والدراسات في الفكر المحاسبي أهمية المحاسبة عن التكاليف في الوحدات الاقتصادية، خاصة في عالم تتجه فيه التكاليف إلى التزيد المستمر، وفي وقت ترحب فيه كافة الوحدات تحقيقية مزيداً من التحسن في الأرباح، ومن ثم فقد أصبحت المحاسبة عن التكاليف ضرورة حتمية تفرضها متطلبات الوحدات الاقتصادية المتزايدة والمتطرفة.

هذا وتزداد أهمية المحاسبة عن التكاليف إذا ما ارتبطت بتوفير البيانات التحليلية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، حيث أن اتخاذ قرارات غير رشيدة قد يفوت على الوحدات الاقتصادية فرص تحقيق الأرباح أو قد يؤدي بها إلى خسائر كبيرة، ومن هنا كانت أهمية المحاسبة عن التكاليف كنظام للمعلومات يهدى الادارة بكافة التحليلات اللازمة بالدرجة الكافية وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال تقاريرها وقوائمها الداخلية المختلفة، وبشكل يتفق ووظيفتها الإعلامية للمستويات الإدارية.

(٢)

وعلى الرغم من أهمية المحاسبة عن التكاليف كنظام للمعلومات يفيد في توفير كافة التحليلات عن عناصر التكاليف المختلفة، إلا أنه قد ارتبط بها عديد من التساؤلات من درجة التحليل في البيانات إلى أحد هذا التحليل - أو بمعنى آخر ما هو المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف؟ إذ أنه في كثير من الأحيان ما قد يعمد محاسبوا التكاليف إلى دمج بنود معينة - ذات الدلبيعة الواحدة - في رقم واحد في تقارير وقوائم التكاليف ، وذلك بهدف اختصار هذه القوائم.

وعلى هذا فقد استند المحاسبون في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف إلى مفهوم الأهمية النسبية والذي بموجبه يتم التقرير بدمج بند تكلفة معين مع بند - أو بنود أخرى - في رقم واحد بتقارير وقوائم التكاليف ، أو التقرير بضرورة الاقتراح عن بند التكلفة في رقم مستقل .

وبالرغم من أهمية استخدام مفهوم الأهمية النسبية في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تقرير الأهمية النسبية للبند محل الدمج سازالت مسألة خافعة للتقدير الشخصي ، الامر الذي قد يؤدي إلى ما يسمى بتحيز الدمج بشكل يعكس اثره على المحتوى الاعلامي لتقارير وقوائم التكاليف في صورة خسارة معلومات تقلص من القيمة الاعلامية لهذه القوائم .

وبناءً على ما قد يرتبط بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية من قصور في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ، يتبلور هدف هذا البحث في ضرورة تحسين أداء محاسبة التكاليف - كنظام للمعلومات وذلك من خلال الاستعانت بنظرية المعلومات في توفير نموذج رياضي

(٣)

المقترن مبني على الدالة اللوغاريتمية يمكن استخدامه في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف وذلك من خلال تعريف خسارة المعلومات المترتبة على عملية الدمج، وبذلك يتوافر لمحاسب التكاليف مؤشرات كمية مبنية على قواعد منطقية تفيض في تبيان الحد الذي يجب أن يتوقف عنده في تنفيذه عملية الدمج - اي بعبارة أخرى تبيان مستوى التحليل المناسب .

هذا وإذا كان النموذج المقترن يفيد في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف - من خلال الاستعانة بنظرية المعلومات فإنه تجدر الاشارة الى ان موضوعية التطوير المقترن ترتبط - وبدرجة كبيرة - بامكانية التطبيق العملي له ، ولذلك فقد اختار الباحث نشاط المقاولات في المملكة العربية السعودية ، كمحاولة منه لتوثيق العلاقة بين النظرية والتطبيق ، بصورة تسمح بتوفير الحلول اللازمة لتحسين الدور الاعلامي لمحاسبة التكاليف ، وبشكل يفيد في تأكيد وتفصيم التطوير المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات تقارير وقوائم التكاليف .

ولتحقيق هدف البحث ، فقد تقسيم الدراسة الى ما يلى :-
 اولاً . . تقييم المنهج التقليدي في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف .

ثانياً . . النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ويتناول ما يلى :-

(١) الاعتبارات الاساسية للنموذج .

(٤)

٢) فروض النموذج .

٣) البناء الرياضي للنموذج

ثالثاً . دراسة تطبيقية على استخدام النموذج المقترن في تحديد المستوى المناسب لدمج تكاليف المقاولات في المملكة العربية السعودية .

رابعاً . خلاصة ونتائج البحث .

أولاً . تقييم المنهج التقليدي في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات

التكاليف :

اعتمد الفكر المحاسبى في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف على مبدأ الأهمية النسبية ، والذي بموجبه يتم التقرير بما اذا كان بالامكان دمج بند تكلفة معين مع بند - او بنود اخرى - في رقم واحد، ام يجب الافصاح عن هذا البند في رقم مستقل . (١)

(١) لمزيد من التفصيل يرجع - على سبيل المثال - الى :-

أ- د. نجيب الجندي ، "الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات" ،
مكتبة جامعة طنطا ١٩٨٣ ، ص ٨ .

R.J.Chambers, "Accounting evaluation and
Economic behavior," N.J: Prentice-Hall,
Inc., 1970, P. 87 - ب

R.J. Chambers, "Measurements and objective
in accounting," The Accounting Review ,
April, 1964, PP. 535-553. - ج

هذا و اذا كان الفكر المحاسبي قد اتخذ من مبدأ الاهمية النسبية الوسيلة الاساسية في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ، الا انهم يختلفون في تفسيرهم لهذا المبدأ ، مما يخضع عملية الدمج (او الافصاح) لاعتبارات اجتهادية تبعدها عن الموضوعية المنشودة .

و تفسيرا لما تقدم فقد ذهب فريق من المحاسبين الى استخدام معيار القيمة كمؤشر كمي يستند اليه في تقييم الاهمية النسبية لبند التكلفة محل الدمج ، وذلك على اساس قيمة بند التكلفة منسوبا الى تكلفة الوحدات المباعة ، وعلى هذا فاذا كانت نسبة بند التكلفة تقع مساوية ١٠٪ - على الاقل - من اجمالي تكاليف الوحدات المباعة ، اعتبر هذا البند ذات اهمية نسبية ، ومن ثم يجب الافصاح عنه في رقم مستقل بقوائم التكاليف والدخل .

كما ذهب فريق اخر من المحاسبين في تقييم الاهمية النسبية الى معيار اخر يقضى بضرورة التغيرات في بند التكلفة على مدار الفترة المحاسبية التي تغطيها قوائم التكاليف والدخل ، كمؤشر يتم بمقتضاه تحديد الاهمية النسبية لبند التكلفة ، والتي يتم على اساسها التقرير اما بدمج هذا البند مع بند - او بنود اخرى - في رقم واحد ، او التقرير بضرورة الافصاح عنه .

هذا وعلى الرغم من اهمية المؤشرات السابقة في تحديد الاهمية النسبية لعنصر التكلفة ، الا انه لا يمكن الاعتماد على اي منها بشكل منفرد في تقرير دمج او عدم دمج بند التكاليف ، حيث لا تعتبر بمفردها

السلوبيا مناسباً لمعالجة مشاكل الدمج بشكل فعال ، فكل من المؤشر

الأول - قيمة بند التكلفة . والمؤشر الثاني - معدل التغيرات في بند

التكلفة - يؤثر بشكل كبير في تحديد الأهمية النسبية للبند ، الأمر

الذى يتطلب ضرورة الربط بينهما فى معيار واحد - دون الفعل فييد

فى تحديد الأهمية النسبية لبنود التكاليف ، خطوة اساسية فى التقرير

دمج بيانات التكاليف فى رقم واحد او الفصاح عنها فى بند مستقل .

وترتيبا على ما تقدم يمكن القول بان استخدام معيار الأهمية

النسبية لبنود التكاليف - بوصفه التقليدي - فى تحديد المستوى

المناسب لدمج بنود التكاليف ، قد يؤثر على المستوى الاعلامي لقوائم

التكاليف ، وذلك فى صورة خساره معلومات تقلص من القيمة الاعلامية لهذه

القوائم .

وعلى هذا يقترح الباحث ضرورة ربط الأهمية النسبية - فى إطار

مؤشرى قيمة بند التكلفة ومعدل تغيره - بمفاهيم النظرية الحديثة

للمعلومات ، بشكل يؤدي الى اشتقاء نموذج رياضي مقترن مبني على

الادلة اللوغاريتمية ، يفيد فى تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات

التكاليف ، وذلك من خلال قياس خسارة المعلومات المترتبه على عملية

دمج بنود التكاليف ، ويمثل هذا محور اهتمام البحث فى ثانيا .

ثانيا .. النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف:

شار الباحث فيما سبق الى اهمية بيانات التكاليف للمستويات

الادارية المختلفة ، ومن ثم فان دمج بيانات التكاليف قد يؤثر وبشكل

كبير على الفائدة الاعلامية لتقارير وقوائم التكاليف ، وذلك بما يؤثر من ناحية اخرى على اداء محاسبة التكاليف كنظام للمعلومات ، الامر الذي يتطلب ضرورة تحديد مستوى الدمج المناسب ، ومن ثم الحد الذى يجب ان يتوقف عنده تنفيذ عملية الدمج .

وعلى هذا فقد خص الباحث هذا الجزء من الدراسة لعرض نموذج مقترن يرتبط بمفاهيم النظرية الحديثة للمعلومات المبنية على الدالة اللوغراطيمية ، يتم بمقتضاه تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف - او بمعنى اخر تحديد درجة التحليل المناسب للبيانات وذلك من خلال قياس خسارة المعلومات المرتبطة على عملية الدمج .

هذا ويتم عرض النموذج المقترن من خلال دراسة ما يلى:-

- ١ - الاعتبارات الاساسية للنموذج .
- ٢ - فروض النموذج .
- ٣ - الشكل الرياضى للنموذج .

وترتيبا على ما تقدم يتناول الباحث كل نقطة من النقاط المشار إليها بشئ من الدراسة والتعميل على النحو التالي :-

(١) الاعتبارات الاساسية للنموذج :

يتطلب تطبيق النموذج المقترن لتحديد مستوى الدمج المناسب لبيانات التكاليف مجموعة من الاعتبارات الاساسية واللازمه لاضفاف مفهوم الم موضوعية على النموذج متمثلة فيما يلى :-

- ١ - تماثل بنود التكاليف ، بمعنى ان تكون بنود التكاليف محل الدمج

تماثلة او على الاقل من طبيعة واحدة ، وذلك حتى يجوز اخضاعها لخاصية الدمج من الناحية الرياضية والمحاسبية تحديد بدائل الدمج المتاحة ، وفي هذا الصدد ينوه الباحث الى امكانية الاعتماد على قواعد التباديل والتوافق فى تحديد بدائل الدمج المتاحة لبنيود التكاليف ، وذلك وفقا للعلاقة

$$\text{التالية : (1)} \quad b = \frac{\ln r}{r}$$

حيث تشير ب الى عدد بدائل الدمج المتاحة مرتبة
 ،، ن الى عدد بنود التكاليف
 ،، ر الى عدد بنود التكاليف المراد دمجها

الموارنة بين العائد الناتج عن عملية الدمج ، وبين خسارة المعلومات المترتبة على هذا الدمج ، وبينه عليه فإذا كان العائد المتولد عن الدمج يفوق خسارة المعلومات المترتبة

(١) لمزيد من التفاصيل عن قواعد وقوانين التبادل والتوافيق يرجع في ذلك - على سبيل المثال - إلى:

- أ - د. محمد صلاح الدين صدقى، الرياضيات للتجارب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣٦، ١٤٤.
- ب - د. عبد اللطيف عبد الفتاح أبو العلا، د. احمد محمد عمر، مقدمة في الرياضيات للتجارب والاقتباسات، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة الطبعة الرابعة، ١٩٨٤، ص ١٦٠، ١٦٩.

عنه ، فيكون دمج بنود التكاليف امراً مقبولاً ومسموحاً به وذلك إلى الحد الذي يتساوى عنده العائد المتولد عن الدمج مع خسارة المعلومات المترتبة عليه .

٤ - ربط الأهمية النسبية لبند التكلفة بخسارة المعلومات الناتجة عن عملية الدمج ، حيث يؤدي هذا الرابط إلى تحديد نوعية الدمج ، حيث يكون الدمج " مناسباً " اذا كان العائد الناتج عنه يفوق تكلفة الدمج ، او قد يكون الدمج " غير مناسباً " اذا كان العائد اقل من التكلفة ، وذلك كما هو الحال في عمليات الدمج غير المنطقية ، والتي قد يتوافر عنها معلومات لامعنى لها .^(١)

هذا وبيان اهم الاعتبارات الاساسية اللازمة لتطبيق النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف تبقى الحاجة الى دراسة اهم فروض النموذج المقترن وذلك على النحو التالي :-

٢) فروض النموذج :

يعتمد النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف على مجموعة افتراضات اساسية هي :-

G.A. Felthman, "Cost Aggregation: An informational Economic Analysis," Journal of Accounting Research," Vol.15 No.1, Spring, 1977, PP 44-45. ^(١)

(١٠)

١ - وجود علاقة طردية بين عدد بنود التكاليف المراد دمجها، وبين خسارة المعلومات الناتجة عن عملية الدمج . فإذا زاد عدد بنود التكاليف المراد دمجها (ن) ، زادت معه الخسارة في كمية المعلومات (خ ك) . اي ان :

خ ك \propto ن

٢ - تزداد الخسارة في كمية المعلومات (خ ك) بزيادة النسبة (س ت) بين إجمالي بنود التكاليف المراد دمجها، وبين إجمالي بنود تكاليف القائمة كل ، حيث تأخذ هذه النسبة (س ت) صورة كسرية . تتزايد معها الخسارة في كمية المعلومات كلما تزايدت هذه النسبة . اي ان :-

خ ك \propto س ت

٣ - ترتبط الخسارة في كمية المعلومات (خ ك) بمدى التفاوت بين قيم بنود التكاليف المراد دمجها ، حيث كلما تفاوتت قيم هذه البنود كلما نعمت معها الخسارة في كمية المعلومات (خ ك) ، وبالعكس فكلما تقارب في ما بينها كلما زالت خسارة المعلومات .

هذا وباستعراض اهم فروض النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ، ينوه الباحث الى ان سلامة النتائج المتولدة من النموذج المقترن ترتبط الى حد كبير بمدى سلامة البناء الرياضي للمتغيرات التي تشكل محور اهتمام النموذج ، وهو ماتتناوله الدراسة في (٣)

(11)

(٢) البناء الرياضي للنموذج :

يعتمد البناء الرياضي للنموذج المقترن على تحديد مجموعة المؤشرات الكمية اللازمة لقياس الخسارة في كمية المعلومات (χ_k) المترتبة على دمج بنود التكاليف، والتي يتحدد وفقاً لها الحد او المستوى المناسب لعملية الدمج ، اي الحد الذي يجب ان يتوقف عنده محاسب التكاليف عن عملية الدمج .

وعلى هذا فاذا كانت بنود قائمة التكاليف - وعددها (n)- متمثلة في البنود (t_1 ، t_2 ، t_3 ، ... ، t_n) فان تعيين المؤشرات الكمية اللازمة لقياس الخسارة في كمية المعلومات (χ_k) المترتبة على عملية الدمج تتطلب تحديد مايلي :- (١)

١ - تحديد القيمة النسبية (χ_t) لقيمة كل بند تكلفة من بنود القائمة - حيث $r = \frac{1}{t_1 + t_2 + \dots + t_n}$ - وذلك من خلال تعين نسبة كل بند تكلفة (t_i) الى اجمالي تكاليف المجموعة الذي ينتمي اليها هذا البند - اي في صورة كسر من القيمة الاجمالية للمجموعة وهو مايعبر عنه " shannon " بمفهوم احتمالات حدوث الاحداث والذى بنى عليه دالته للمعلومات ، بهدف توضيح العلاقة بين قيمة المعلومات ودرجتها احتمالات حدوث

(١) تشير (t_1) الى بند التكلفة الاول ، وتشير (t_2) الى بند التكلفة الثاني ، وهكذا حتى بند التكلفة (t_n) ويعبّر عن بند التكلفة الاخير .

الحدث . (١)

(٢) تحديد كمية المعلومات المتوقعة قبل عملية الدمج (لق) : حيث تقيس كمية المعلومات باستخدام مقياس المعلومات المتوقعة ، او ما يعرف بمقاييس كمية المعلومات ، ويهدف الى تحديد درجة التخفيض في حالة عدم التأكيد الموجودة لدى متخذ القرار نتيجة امداده بتقرير يحتوى على مفردة عن حدث ما ، فباستخدام مقياس المعلومات المتوقعة تكون المعلومات التي يتضمنها تقرير ما عن تأكيدها او نتيجة ما ذات كمية كبيرة لمتخذ القرار ، اذا كان احتمال هذا الحدث لديه قبل استلام التقرير ضئيلاً ، وترجع زيادة كمية المعلومات في هذه الحالة الى قدره التقرير على توفير معلومات احداث لم تكن متوقعة لمتخذ القرار . (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع - على سبيل المثال - الى :-

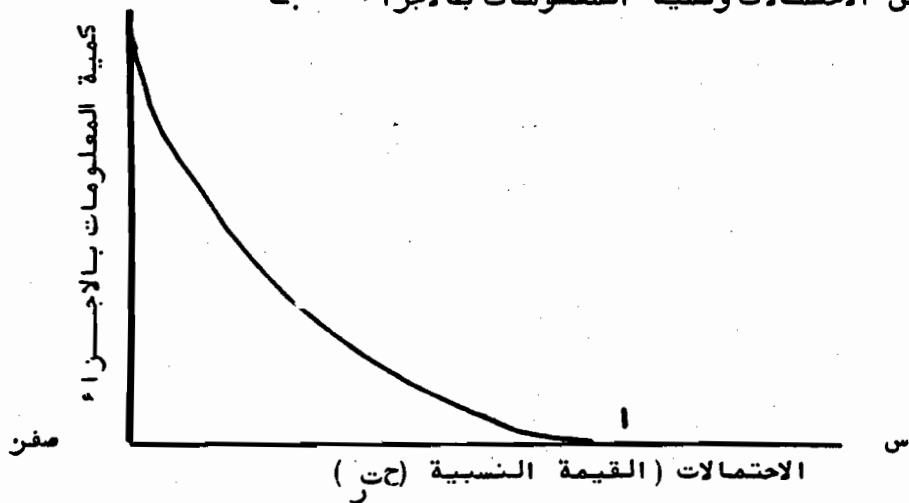
- Bary Render and Ralph M-Stair, "Quantitative Analysis for Management," London, Allyn and Bacon Inc., 1988, P. 84 - 52.
- Donald L. Anderson and Donald L. Raun, Information analysis in Management Accounting," John Wiley & Sons, N.Y., 1978, PP 81-58.

(٢) يرجع في ذلك الى :- د. كمال حسين ، دراسات في نظام المعلومات المحاسبية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦، ٤٧ .

D.T. Otley and F.J.B. Dais, " Accounting Aggregation and Decision Making performance: An Experimental Investigation" , Journal of Accounting Research, Vol. 20, No.1, Spring, 1982, PP. 171-188.

وعلى هذا تعتبر معلومات التقرير التي تؤكد ظهور حدث ما ذات كمية منخفضة لمتخد القرار اذا كان احتمال ظهور هذا الحدث لديه مثل استلام التقرير كبيرا، فمعلومات التقرير في هذه الحالة لم تغير من الاحتمال الموجود لدى متخد القرار بالنسبة للحدث .

هذا ويوضح الشكل البياني التالي - شكل رقم (١) - العلاقة بين الاحتمالات وكمية المعلومات بالاجزاء :-



ويتبين من الشكل السابق وجود علاقة عكسيّة بين كمية المعلومات وبين درجة احتمال حدوث الحدث عبر عنها بالقيمة النسبية لبند التكلفة (حيث)، حيث تقع كمية المعلومات مساوية للصفر متى كان الاحتمال مساوياً للواحد الصحيح، بينما تقع كمية المعلومات مساوية

(١) د.كمال حسين ، "المراجع السابق" ، ص ٤٧ .

(١٤)

٥ متى كان الاحتمال مساويا للنضر ، وهو مايعنى وجود علاقة عكسيّة
بين متغيري الدالة .

وترتيبا على ماتقدم فقد امكنا التعبير عن العلاقة السابقة
رياضيا بالعلاقة التالية: (١)

$$ك = \frac{\text{الاحتمال اللاحق لبند التكلفة}}{\text{الاحتمال السابق لبند التكلفة}} \quad (٢)$$

او بعبارة اخرى :

$ك_ق = \frac{\text{القيمة النسبية لبند التكلفة في تاريخ لاحق}}{\text{القيمة النسبية لبند التكلفة في تاريخ معين}}$

اي ان :

$$ك_ق = \frac{\bar{ح}_ت}{\bar{ح}_ق} \quad (٣)$$

وعلى هذا فانه يمكن التعبير عن العلاقة (٣) بما يلى :-

$$ك_ق = ح_ت - \bar{ل} \bar{و} \bar{ح}_ق \quad (٤)$$

-D.T. Otley and F.J.B.Dais, "op.cit.", P.175.. ١ (١)

-R.W.Williamson, " Presenting information
economics to students," The Accounting
Review, No.2, April 1982, PP. 414-419.

(١٥)

وحيث ان اساس اللوغاريتم المستخدم في قياس المعلومات هو ۲
ـ حيث يمثل الجذر وحدة قياس هذه الكمية - فانه يمكن التحويل
من الاساس ۲ الى الاساس ۱۰ باستخدام معامل التحويل التالي :-

$$L = ۳۲۲$$

وباستخدام معامل التحويل $L = ۳۲۲$ في العلاقة رقم (٤) فان :-
(٥) $\log_2 H = \log_{10} H + \log_{10} 322$

هذا ونظرا لان قوائم التكاليف تتضمن بيانات فعلية ، فانها
تعتبر في هذه الحالة متضمنة لمعلومات كاملة ، ومن ثم فان الاحتمال
اللاحق لبند التكلفة (H) - القيمة النسبية لبند التكلفة في تاريخ
لاحق - سيقع مساويا للواحد الصحيح وعلىه فان :

(٦) تم التوصل الى معامل التحويل $L = ۳۲۲$ وفقا لما يلى :-

$$\log_{10} A = B$$

$$A = 10^B$$

ويأخذ لوغاريتم الطرفين للأساس ۱۰

$$\log_{10} A = \log_{10} B$$

$$A = \frac{1}{10^B} = \frac{1}{10^{\log_{10} B}} = \frac{1}{10^{\log_{10} A}} = \frac{1}{10^{\log_{10} 322}}$$

$$\log_{10} A = B$$

$$\log_{10} A = \log_{10} 322$$

(١٦)

$$(ح_{ت} = 1)$$

وبالتعويض عن $(ح_{ت}) = 1$ في المعادلة رقم (٥) فان :

$$ك_ق = ح_{ت} (لو_{١٠} - لو_{١٠} ح_{ت}) \quad (٢٢٢)$$

$$\therefore لو_{١٠} = صفر$$

$$(٦) \quad ك_ق = ح_{ت} (-لو_{١٠} ح_{ت}) \quad ٢٢٢$$

ومن المعادلة السابقة رقم (٦) تتحدد كمية المعلومات قبل

عملية الدمج لعدد من بنود التكاليف (ن) بالعلاقة التالية :-

$$(٧) \quad ك_ق = (- م_ج_{١٠} ح_{ت} لو_{١٠} ح_{ت}) \quad ٢٢٢$$

حيث تشير (ن) إلى عدد بنود التكاليف قبل الدمج .

ج - تحديد كمية المعلومات المتوقعة بعد عملية الدمج (ك_b) وذلك بتكرار نفس التحليل الرياضي السابق اتباعه في تحديد (ك_q)، حيث تتحدد كمية المعلومات المتوقعة بعد عملية الدمج (ك_b) وفقا للعلاقة التالية :-

$$(٨) \quad ك_b = (- م_ج_{١٠} ح_{ت} لو_{١٠} ح_{ت}) \quad ٢٢٢$$

حيث تشير (م) إلى عدد بنود التكاليف بعد عملية الدمج .

د - تحديد الخسارة في كمية المعلومات (خ ك) المترتبة على عملية الدمج وذلك من خلال تعبيين الفرق بين المعادلة رقم (٧)

- كمية المعلومات قبل عملية الدمج (k_b) - والمعادلة رقم (٨)

- كمية المعلومات بعد عملية الدمج (k_f) -، وذلك وفقاً لما يلى:

$$\text{الخسارة في كمية المعلومات } (X_k) = (k_b - k_f)$$

$$= (- \frac{M_{1,0}^*}{M_{1,0}^* + M_{1,1}^*}) - (\frac{M_{1,1}^*}{M_{1,0}^* + M_{1,1}^*}) \quad (٩)$$

$$= \frac{N}{(M_{1,0}^* + M_{1,1}^*)} - \frac{M_{1,1}^*}{(M_{1,0}^* + M_{1,1}^*)}$$

هذا وبتحديد المعادلة رقم (٩) يكون الباحث قد انتهى من قياس الخسارة في كمية المعلومات المترتبة على دمج بنود التكاليف، والتي يتحدد وفقاً لها الحد او المستوى المناسب لعملية الدمج، باعتباره الحد الذي يجب ان يتوقف عنده محاسب التكاليف عن عملية الدمج، ويتم ذلك من خلال مقارنة الخسارة في كمية المعلومات (X_k) وفقاً للالمعادلة رقم (٩) بالحد او المستوى (s) الذي يقبله مستخدمو تقارير وقوائم التكاليف كحد أعلى للخسارة في كمية المعلومات الناتجة عن عملية الدمج.

وعلى ذلك فاذا كانت $X_k < s$ فيمكن لمحاسب التكاليف ان يستمر في تنفيذه لعملية دمج بنود التكاليف وذلك الى الحد الذي عنده $X_k = s$ ، اما اذا كانت $X_k > s$ فلا يجوز دمج بنود التكاليف وانما يجب الافصاح عنها في رقم مستقل في القوائم المحاسبية .

هذا وبيان البناء الرياضي للنموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ، يكشف الباحث ضرورة تأكيد تعميم

(١٨)

التطوير المقترن ومحنته من ناحية التطبيق في نشاط هام من الأنشطة التي انتشرت بشكل كبير في المملكة العربية السعودية وهو نشاط المقاولات ويمثل هذا موضوع البحث في (ثالثا) .

ثالثاً دراسة تطبيقه للنموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج

بيانات التكاليف في قطاع المقاولات بالمملكة العربية السعودية:

يخصم الباحث هذا الجزء من البحث لتطبيق النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات قوائم التكاليف في قطاع من القطاعات الهامة التي تطورت بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية وهو قطاع المقاولات . وعلى هذا فقد اتخذ الباحث من الشركة العربية السعودية للمقاولات العامة موضوعاً للبحث والتطبيق بهدف اجراء محاولة لتطوير الاساليب النظرية للتطبيق العملي (١)

(١) تأسست الشركة السعودية للمقاولات العامة - شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال مقداره ١٠٠٠٠٠٠ ريال في ٢٨/١١/١٣٩٨هـ طبقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية كشركة متخصصة في تنفيذ مقاولات المباني وتركيب المباني الجاهزة .
يرجع في ذلك إلى :

تقرير مراقب الحسابات عن حساب العمليات والارباح والخسائر

والميزانية في ٣١/١٢/١٩٨٧

وقد اهتم الباحث بتطبيق النموذج المقترن من خلال ماتوافر له من بيانات عن تكاليف المشروعات المختلفة للشركة موضوع البحث وعلى ان ينسحب تطبيق نفس النموذج على باقية الفترات الاخرى لنفس الشركة ، او لغيرها من الوحدات الاقتصادية الاخرى التي تتشابه معها في الظروف

هذا ولغرض تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات تقارير وقوائم التكاليف بالشركة السعودية للمقاولات العامة ، فقد توافر للباحث بيانات التكاليف الفعلية للعمليات عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٧ م وموزعة بحسب المشروعات خلال تلك الفترة ، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (١) وذلك بالربابلات :

(٢٠)

جدول رقم (١)

تكاليف المقاولات موزعة بحسب العمليات عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٧/١٢/٢١

م	بياندة التكلفة	المشروع الاول	المشروع الثاني	المشروع الثالث	المشروع الرابع	الاجمالي
١	رواتب نقدية	٤٠٠٨٢	١٥٦٩٨	١٧٢٦٨٤٨	٧٨٣١٥١	٢٧٠٥٧٩
٢	اجور اضافية	٣٨١٦	١٢٤٨٥	٨٤٤	٧١٩١٣	٩٨٩٨
٣	تأمينات	—	١٣٤٣٣	١٨١٧٧	٥٨٥٧	١٥٨٦٧
٤	احتضانية	—	١١٤٢٦	٤٩٢١١	٢٢٤٥	٩٤١٧٢
٥	البدلات و الانتقال	٦٨٨٧	٧٢٩٠	١٣٤٦٦٩	١٨٥٤٤٥	٣٣١٠٧
٦	م . الطعام والشراب	٢٤٣٢	٤٣٦٨٦	٩٨١٦٢	١١٧٠١٨	٢٦٣٩٨
٧	م . ملابس و معيشة	٣٩٣٩	٦٦٧٧	٥٦٢٨٤	٣٢٦٧٨	٩٨٥٧٧
-	حملة تكاليف العمالة	٦٨٥٨٢	٣٦٩٣٧٥	٢٠٨١٥٩٤	١١٩٨٣٠٧	٣٧١٥٨
٨	متاولو الباطن	—	—	٢٩٤٦٢٠٥	٢١٨١٩٥٢	١٠١٧٤٧
٩	زيوت ومحروقات	١٠٩٧	١٠٦٢٨	٥٩٨	١٤٣٤١	٣٦٦٦٤
١٠	م . مبانة	—	٧٤٩٢	٧١٣١	٣٧٢٨٤	١٦٢٠٨٧
١١	مستهلكات	٣٢٤٤	٣٥٣٢	٤٧٦٩	١٦٧٨٦٠	٢٤٤٢٦
-	اجمالى التكاليف الأخرى	٣٣١٤١	٢١٦٥٣	٧٦٦٧٨	٢١٩٤٨٥	٢٠٩٥٧
-	اجمالى التكاليف	١٠١٧٣٣	٣٩١٠٢٨	٥١٠٤٥٢٧	٨٠٩٩٧٤٤	١٤١٩٧٠٢٢

(٢١)

وبتوافر البيانات السابقة - جدول رقم (١) يتناول الباحث تطبيق النموذج المقترن لتحديد مستوى الدمج المناسب لبيانات تكاليف المشروعات وذلك في إطار مسابق ذكره عن أهم الاعتبارات والمتطلبات المحددة لمستوى الدمج المناسب ، وتطبيق البناء الرياضي السابق اعداه على البيانات موضوع الدراسة .

هذا ولتطبيق النموذج الرياضي المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات تكاليف المشروعات موضوع الدراسة ، ينوه الباحث بتوافر الاعتبارات والمتطلبات الأساسية التي تحكم عملية الدمج حيث يتضح تماثل بيانات تكاليف المشروعات ، باعتبارها قيم مالية ذات طبيعة واحدة مقاسة بوحدة قياس واحدة معبرا عنها بالريال السعودي .

كما ينوه الباحث أيضا بامكانية تحديد بدائل الدمج المتاحة من ثنائيات التكاليف المرتبة ، ويتحدد عدد ثنائيات(او ازواج) بنود التكاليف المرتبة - والتي تمثل في مضمونها بدائل الدمج المتاحة (ب) . وفقا للمعادلة التالية :-

$$\begin{aligned}
 \text{بدائل الدمج المتاحة (ب)} &= 10 \text{ ق} \\
 \frac{11}{2} &= \frac{11}{2} \\
 \frac{11}{2} \times 10 &= \frac{11}{2} \times 1 \\
 55 &=
 \end{aligned}$$

وترتيبا على ما تقدم تمثل بدائل الدمج المتاحة سالمقترحه لبيانات تكاليف المشروعات الموضحة بالجدول السابق رقم (١) في الثنائيات

التالية وذلك بحسب ارقامها المسلسلة :-

- (٨٠١) (٢٠١) (٣٠١) (٤٠١) (٥٠١) (٦٠١) (٧٠١) (٨٠١)
- (٦٠٢) (٥٠٢) (٤٠٢) (٣٠٢) (١١٠١) (١٠٠١) (٩٠١)
- (٥٠٣) (٤٠٣) (١١٠٢) (٩٠٢) (٨٠٢) (٧٠٢)
- (٥٠٤) (١١٠٣) (١٠٠٣) (٩٠٣) (٨٠٣) (٦٠٣)
- (٦٠٤) (٧٠٤) (٤٠٤) (٩٠٤) (١٠٠٤) (٦٠٤)
- (٨٠٦) (٧٠٥) (٩٠٥) (١٠٠٥) (١١٠٥) (٧٠٦)
- (٩٠٦) (١٠٠٦) (١١٠٦) (٨٠٧) (٩٠٧) (١٠٠٧) (١١٠٧)
- (٩٠٨) (١٠٠٨) (١١٠٨) (١٠٠٩) (١١٠٩) (١١٠١٠)

وعلى هذا يتوافر لدى محاسب التكاليف خمس وخمسون بديـل لتنفيذ عملية الدمج الثنائى . فيما يختص ببند التكلفة رقم ١ وهو بند الرواتب النقدية - على سبيل المثال - يمكن للمحاسب من الناحية النظرية ادماجه مع اي بند من بنود التكاليف الباقيه ليكون معهـا شنائيات مرتبة بحسب ارقامها المسلسلة ، وهو مايوضحه الجدول التالي رقم (٢)

جدول رقم (٢)

رقم البديل	ثنائيات بدائل الدمج المتاحه	بنود التكاليف
١	٢٠، ١	رواتب نقدية ، اجور اضافيه
٢	٣٠، ١	رواتب نقدية ، تأميمات اجتماعية
٣	٤٠، ١	رواتب نقدية ، معاريف الانتقال والبدلات
٤	٥٠، ١	رواتب نقدية ، مصاريف الاعاشة والطعام
٥	٦٠، ١	رواتب نقدية ، مصاريف السفر والاستقدام
٦	٧٠، ١	رواتب نقدية ، مصاريف ملابس وعلاء لاج
٧	٨٠، ١	رواتب نقدية ، تكاليف مقاولى البناء
٨	٩٠، ١	رواتب نقدية ، تكاليف الزيوت والمحروقات
٩	١٠٠، ١	رواتب نقدية ، تكاليف العيادة والامصالح
١٠	١١٠، ١	رواتب نقدية ، المستهلك

هذا وبمدد تعدد بدائل الدمج المتاحه لبند التكلفة رقم (١) الرواتب النقدية - كما هو موضح بالجدول رقم (٢) وفي اطار ضرورة تماثل بيانات التكاليف ينخفض عدد البدائل السابقة من عشرة بدائل الى ست بدائل متمثله في البدائل من رقم (١) وحتى البديل رقم (٦) ومقترنة بالثنائيات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) - (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) وذلك على اعتبار ان البدائل الاخرى من رقم (٧) وحتى رقم (١٠) والمتحدة للدمج من الناحيه النظرية يجب استبعادها طالما ان بنود

الثنائيات المرتبة الممثّله لها لاتنتهي جميعها الى تبويه واحد،
اى انها ليست من طبيعة واحده .

هذا وعلى الرغم من انه طبقا لاعتبارات المحددة لمستوى
الدمج المناسب قد يجوز دمج اى بنددين من بنود تكاليف العمل البشري
في رقم واحد طالما ان جميع بنود التكاليف من رقم (١) وحتى رقم (٧)
ذات طبيعة واحدة بانتمائهما جميعها الى تكاليف العمل البشري ، غير
ان الباحث سيتناول - على سبيل المثال - امكانية تطبيق النموذج
المقترح لتحديد مستوى الدمج المناسب لبنود التكاليف رقم (١)، رقم (٢)،
رقم (٣) - الاجور النقدية والاجور الاضافيه والتأمينات الاجتماعيه
باعتبارها اكثرا بنود تكاليف العمالة اهمية على مستوى الشركة موضوع
البحث ، حيث بلغت نسبتهم ٧٩٪ الى اجمالي تكاليف العمل البشري
عن المدة موضوع الدراسة . وعلى ان ينسحب نفس الاجراء على بقية
بنود التكاليف الاخرى لنفس الشركة او لغيرها من الشركات المماثلة .
وترتيبا على ما تقدم يتناول الباحث تحديد المستوى المناسب
لدمج بنود التكاليف (١، ٢، ٣) على مستوى المشروعات الاربعة للشركة ،
وذلك من خلال تحديد خسارة المعلومات (خ) المترتبة على عملية الدمج
لمستخدمي قوائم التكاليف ، باعتبارها المعيار الاساسي في قرار دمج
او عدم دمج هذه البنود من بنود التكاليف . هذا وبدراسة بيانات
الجدول رقم (١) تتضح مبررات دمج البنود (١، ٢، ٣) على مستوى
المشروعات الاربعة ، نظرا لتفاوت قيم هذه البنود بشكل حاد في كل
مشروع ، بشكل يجعل خسارة المعلومات المترتبة عن الدمج ضئيلة جدا .

ففي المشروع الاول تقع الاجور النقدية مساوية ٤٠٠٨٢ ريال ، بينما تتحدد الاجور الإضافية والتأمينات الاجتماعية في ٣٨١٦ ريال صفر ، لكل منها على التوالي . وهكذا الحال بالنسبة للمشروعات الثاني والثالث والرابع حيث تتمثل قيم الاجور النقدية والاجور الإضافية والتأمينات الاجتماعية في مبلغ ١٥٠٦٩٨، ١٣٤٤٣٢، ١٣٤٨٥٠، ١٥٠٦٩٨ ريال للمشروع الثاني و ١٧٢٦٨٤٨، ٨٢٤٤٠، ١٨١٧٧٠، ٢٩٧٦١٦٠، ٤٣٨٩٨ ريال للمشروع الثالث ، ٥٨٥٧، ٧١٩١٣٠، ٧٨٣١٥١ ريال للمشروع الرابع ، الامر الذي يبرر امكانية دمجهم على مستوى كل مشروع على حدة في رقم واحد .

وعلى العكس مما تقدم فان القيمة الاجمالية لنفس البنود (٤ ، ٢) محل الدمج هي ٨٦٠٩٢١، ١٧٥٣٢٦٩٠، ٢٩٧٦١٦٠، ٤٣٨٩٨ ريال لكل من المشروعات الاربعه على التوالي ، وهو ما قد يشكل نسبة كبيرة - كما سبق ذكره - اذا قورنت بالقيمة الاجمالية لتكاليف العمل البشري فـ مشروع على حدة - اي ما يمثل (٦٤٪ ، ٨٠٪ ، ٨٤٪ ، ٧١٪) ومن ثم قد يعتبر مؤشرا يبرر رفض دمجهم وفقا الاهمية النسبية كأحدى المعايير العلمية المحددة لعملية الدمج المناسب

هذا وبعد التعارض السالف الاشارة اليه لدمج او عدم دمج بنود التكاليف ، في مشروعات الشركة موضوع الدراسة تأتي اهمية النموذج المقترن لقياس خسارة المعلومات المترتبة عن عملية الدمج في كل مشروع على حدة .

ولتطبيق النموذج المقترن لتحديد خسارة المعلومات المترتبة على عملية الدمج لبنود التكاليف ١، ٢، ٣ ، والذى يمتنع عنها بحسب

مستوى الدمج المناسب في كل مشروع بنوه الباحث إلى أن استخدام هذا النموذج سيتم على مرحلتين اساسيين ، اذ تقضى الاولى باختبار امكانية دمج البندين (١ ، ٢) معاً اختبار امكانية دمج الاجور النقدية والاجور الإضافية - لكل مشروع على حدة . هذا وفي ضوء نتيجة المرحلة الاولى ، يأتى تطبيق المرحلة الثانية ، حيث بمقتضاهما يجرى الباحث اختبار جديداً لتحديد خسارة المعلومات من خلال المضى في تنفيذ عملية الدمج لمزيد من بنود التكاليف متمثلة في البنود ١ ، ٢ ، ٣ - اى في الاجور النقدية والاجور الإضافية والتأمينات الاجتماعية ، كل هذا في ضوء مقارنة خسارة المعلومات المترتبة على عملية الدمج بالحد الأعلى لخسارة المعلومات المسموح بها من قبل مستخدمي قوائم التكاليف في الشركة موضوع البحث .

وتترتب على ما تقدم يجرى الباحث الاختبار الاول ، لتحديد مستوى الدمج المناسب لبيانات التكاليف (١ ، ٢) - ممثلة في الاجور النقدية والاجور الإضافية - على ان يلى بعد ذلك اختبار اخر لدمج تلك التكاليف مع التأمينات الاجتماعية - وذلك في ضوء ماتوافر من بيانات جدول رقم (١) موباستخدام ماتم اعداده من مدخلات بيانات المتغيرات الأساسية التي تشكل محور اهتمام النموذج المقترن والتي يوضحها الجدول رقم (٢) المبين بعد / وعلى هذا فان خسارة المعلومات المترتبة على دمج البندين ١ ، ٢ - كمرحلة اولى - في كل مشروع على حدة تقع مساوية لما يلى :-

$$\begin{aligned}
 \text{نك للمشروع الاول} &= 322 \text{ ل.م} + 0.6 \text{ ل.م} + 0.6 \text{ ل.م} + 17 \text{ ل.م} \\
 &\quad + 10 \text{ ل.م} + 0.3 \text{ ل.م} + 0.2 \text{ ل.م} + 0.6 \text{ ل.م} \\
 &\quad + 10 \text{ ل.م} + 2 \text{ ل.م} + 10 \text{ ل.م}
 \end{aligned}$$

(٢٨)

$$- (10 \text{ ل.} + 10 \text{ ل.} + 10 \text{ ل.} + 10 \text{ ل.}) = 40 \text{ ل.}$$

$$+ 10 \text{ ل. } \times 6 = 60 \text{ ل.}$$

$$= 148614 \text{ ل.} - 142742 \text{ ل.}$$

$$= 2872 \text{ ل.}$$

$$\% \text{ النسبة المئوية لخسارة الدمج في المشروع} = \frac{2872}{148614} \times 100 = 19.43\%$$

$$= 15.43\%$$

$$\text{خ ك للمشروع الثاني} = \left(\frac{3222 \text{ ل.}}{2} + \frac{408 \text{ ل.}}{2} + \frac{340 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{180 \text{ ل.}}{2} \right) = 2224 \text{ ل.}$$

$$+ \left(\frac{364 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{180 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} \right) = 1126 \text{ ل.}$$

$$+ \left(\frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{180 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{180 \text{ ل.}}{2} \right) = 1126 \text{ ل.}$$

$$- (\frac{442 \text{ ل.}}{2} + \frac{364 \text{ ل.}}{2} + \frac{364 \text{ ل.}}{2}) = 442 \text{ ل.}$$

$$+ \left(\frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{190 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} + \frac{116 \text{ ل.}}{2} \right) = 541 \text{ ل.}$$

$$+ \left(\frac{180 \text{ ل.}}{2} + \frac{180 \text{ ل.}}{2} \right) = 1080 \text{ ل.}$$

$$= 1216 \text{ ل.} - 9866 \text{ ل.} = 150 \text{ ل.}$$

$$\% \text{ النسبة المئوية لخسارة الدمج في المشروع الثاني} = \frac{150 \text{ ل.}}{9866 \text{ ل.}} \times 100 = 1.52\%$$

$$= 1.52\%$$

(٢٩)

$$\text{خ} \cdot \text{ك} \cdot \text{للمشروع} = ٢٢٢ \cdot ٣٢ \cdot \left\{ ٣٢٤٣ + ٣٢٤٣ \cdot ٣٠٣١٩ + ٣٠٣١٩ \cdot ٣٠٦١٢ + ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢ \right\}$$

الثالث

$$+ ٣٠٧٣ \cdot ٣٠٧٣ + ٣٠٧٣ \cdot ٣٠٧٣ + ٣٠٧٣ \cdot ٣٠٧٣ + ٣٠٧٣ \cdot ٣٠٧٣$$

$$+ ١٤٠٧ \cdot ١٤٠٧ - \left(٣٢١٨٤ + ٣٢١٨٤ \cdot ٣٠٦١٢ + ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢ \right)$$

$$+ ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢ + ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢ + ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢ + ٣٠٦١٢ \cdot ٣٠٦١٢$$

$$+ ١٤٠٧ \cdot ١٤٠٧$$

$$= ١٠٣٨ - ١٠٠٠١$$

$$= ٣٧٨ \cdot ٣٧٨$$

$$\text{نسبة المئوية لخسارة الدمج} = \frac{٣٧٨}{٣٧٨ - ٣٧٨} \times 100 = ٣٦٤ \% \cdot \text{المشروع الثالث}$$

$$\text{خ} \cdot \text{ك} \cdot \text{للمشروع الرابع} = ٣٢٢ \cdot ٣٢ \cdot \left\{ ٣٤٣٥ + ٣٤٣٥ \cdot ٣٠٣٨٢ + ٣٠٣٨٢ \cdot ٣٠٣٨٢ + ٣٠٣٨٢ \cdot ٣٠٣٨٢ \right\}$$

$$+ ٣٢٨٤ \cdot ٣٢٨٤ + ٣٢٨٤ \cdot ٣٢٨٤ + ٣٢٨٤ \cdot ٣٢٨٤ + ٣٢٨٤ \cdot ٣٢٨٤$$

$$+ ١٤٠٧ \cdot ١٤٠٧ - \left(٣٤٧٩ + ٣٤٧٩ \cdot ٣٠٣٨٢ + ٣٠٣٨٢ \cdot ٣٠٣٨٢ + ٣٠٣٨٢ \cdot ٣٠٣٨٢ \right)$$

$$+ ١٧٩ \cdot ١٧٩ + ١٧٩ \cdot ١٧٩ + ١٧٩ \cdot ١٧٩ + ١٧٩ \cdot ١٧٩$$

$$1407 \cdot 1407 - \left(3971 - 3900 \cdot 105871 \right) = 3971$$

$$\text{نسبة المئوية لخسارة الدمج} = \frac{3971}{3971 - 105871} \times 100 = 18.22 \% \cdot$$

في المشروع الرابع

(٣٠)

وترتيبا على ماتقدم ومن خلال تعميم النموذج المقترن على بيانات المشروعات موضوع الدراسة يمكن تخلص خسارة المعلومات المترتبة على دمج بندي الأجور النقدية والأجور الإضافية - كمرحلة أولى - وفقا للجدول التالي رقم (٤) :

جدول رقم (٤)

البيان	كمية المعلومات قبل الدمج (كـ ق)	كمية المعلومات بعد الدمج (كـ ب)	خسارة الدمج (خـ كـ ٢٠١)	النسبة المئوية لخسارة الدمج %
المشروع الاول	١٨٦١٤	٥٧٤٢	٢٨٧٢	٤٤٥%
المشروع الثاني	٩٨٦٦	١٥١٥٠	١٧١٦	٦٨%
المشروع الثالث	٣٠٣٨	١٠٠٠٢	٣٧٨	٣٦%
المشروع الرابع	٨٧١	٣٩٠٠	٢٩٧١	٧٢٪
الاجمالي	٤٧٣١	٦٧٩٤	٧٩٣٧	٢٦٪

هذا وبتحليل النتائج التي توصلت اليها الدراسة - جدول رقم

(٤) - يتضح مايلي :-

أ - ينتج عن دمج بندي التكلفة (١)، (٢) - الأجور النقدية والأجور الإضافية، خسارة معلومات في جميع مشروعات الدراسة، وان كانت قيمة هذه الخسارة تتفاوت فيما بينها من مشروع إلى آخر وعلى هذا فقد كانت أكبر خسارة معلومات في المشروع الرابع

(٣١)

(١٨٪) ثم يليه المشروع الاول (٤٣٪)، بينما تمثلت اقل خسارة معلومات في المشروعين الثاني والثالث (٦٢٪، ٦٤٪) لكل منها على التوالي .

هذا وتفق النتيجة السابقة مع ما سبق ان اشار اليه الباحث من ان خسارة المعلومات تزيد بتقارب قيم بنود التكاليف المراد دمجها جدول رقم (١) - كما أنها تنقص بتفاوت قيمة كل منها .

ب - يتحدد المستوى المناسب لدمج - او عدم دمج - بندي التكلفة (١)، (٢) - الرواتب النقدية والاجور الاضافية - بمقارنة خسارة معلومات الدمج - السابق تحديدها - بالحد الأعلى لخسارة المعلومات المسموح بها من قبل الشركة موضوع الدراسة (١١٪) وذلك كما يلى :-

أ - لايجوز دمج بندي التكلفة (١)، (٢) - الرواتب النقدية والاجور الاضافية - في رقم واحد بالمشروعين الاول والرابع ، حيث تمثلت نسبة خسارة المعلومات (خـ ك) الناتجة عن الدمج (٤٣٪، ١٨٪) لكل منها على التوالي ، وبذلك تتعدى الحد الأعلى لنسبة الخسارة المسموح به من قبل الشركة موضوع البحث ، وعلى ذلك فالامر يتطلب ايقاف عملية الدمج ، والافصاح عن كل بند تكلفة في رقم مستقل .

ب - يمكن دمج بندي التكلفة - الرواتب النقدية والاجور الاضافية في المشروع الثاني والمشروع الثالث ، اذ تمثلت نسبة خسارة المعلومات الناتجه عن عملية الدمج في كل منها (٦٤٪، ٣٦٪) على التوالي ، وبذلك تقل خسارة معلومات الدمج عن

(٢٢)

الحد الاعلى لنسبة الخسارة المسموح به من قبل الشركة (١١٪) وهو ما قد يعتبر ميررا كافيا لعملية الدمج المذكورة .

وترتيبا على ما تقدم - بعدد امكانية دمج بند التكلفة فى كل من المشروعين الثاني والثالث - يجرى الباحث اختبارا جديدا - المرحلة الثانية - لتحديد خسارة المعلومات وذلك من خلال المفهوى تنفيذ عملية الدمج لمزيد من بنود التكاليف متمثله فى الاجور النقدية والاجور الاضافية والتامينات الاجتماعية الى بنود التكاليف (١)، (٢) - فى هذين المشروعين - الثاني والثالث - وعلى ان تتوقف عملية الدمج المقترن فى المشروعين الاول والرابع ، وذلك بسبب ماسبق ذكره من ارتباط عملية الدمج لبند التكاليف (١)، (٢) بخسارة معلومات تفوق الحد الاعلى لخسارة المعلومات المسموح به فى كل منهما ، هذا بالإضافة الى غياب بند التكلفة (٣) - التامينات الاجتماعية - فى المشروع الاول ، حيث يقع مساويا للمعرف .

هذا ولتحديد المستوى المناسب لدمج بنود التكاليف (١)، (٢) ، (٣) - الرواتب النقدية والاجور الاضافية والتامينات الاجتماعية فى رقم واحد لكل من المشروع الثاني والمشروع الثالث ، يعرض الباحث فيما يلى نتائج الاختبار الجديد لعملية الدمج المشار اليها ، وذلك فى فوء ماتم اعداده من بيانات المتغيرات الاساسية كمدخلات لازمة لتطبيق النموذج المقترن والتى يوضحها الجدول رقم (٥) - حيث ان :-

(۳۳)

المشروع الشامل									
العنوان	النقطة								
العمل الشامل	العنوان								
احمال تكاليف	العنوان								
العمل الشامل	العنوان								
١	٢٠٨١٥٩٤	١	٢٠٨١٥٩٤	١	٢٠٨١٥٩٤	١	٢٠٨١٥٩٤	١	٢٠٨١٥٩٤

(٣٤)

$$\text{خـك } (٣,٢١) \text{ للمشروع الثاني} = ٢٢٢ ر٩٤٠٨ + ٣٤ ر٩٤٠٨ \left\{ \begin{array}{l} ٣٤ ر٩٤٠٨ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$+ ٣٦٤ ر٩٣٦ + ١٩ ر٩١٩ + ٤١ ر٩٤١ \left\{ \begin{array}{l} ٣٦٤ ر٩٣٦ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$+ ١١٦ ر٩١١٦ + ١٨ ر٩١٨ - (٦٨٠ ر٩٦٠) \left\{ \begin{array}{l} ١١٦ ر٩١١٦ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$+ ١٩ ر٩١٩ + ٤١ ر٩٤١ + ١١٦ ر٩١١٦ \left\{ \begin{array}{l} ١٩ ر٩١٩ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$18 ر٩١٨ \left\{ \begin{array}{l} 18 ر٩١٨ \\ 10 \end{array} \right.$$

$$= ٩٧٣٥ ر٩٨٦٦ - ١٣١ ر٩١$$

$$\cdot \text{ النسبة المئوية لخسارة الدمج (خـك } (٣,٢٠,١) = \frac{٩٧٣٥}{٩٨٦٦} \% = ٤٩ \% .$$

$$\text{خـك } (٣,٢٠,١) \text{ للمشروع الثالث} = ٢٢٢ ر٩٨٢٩ + ٤٠٤ ر٩٠٤ + ٥٠٩ ر٩٠٩ + ٥٠٦ ر٩٠٦ \left\{ \begin{array}{l} ٢٢٢ ر٩٨٢٩ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$+ ٢٤ ر٩٢٤ + ٦٠ ر٩٠٦٠ + ٤٧ ر٩٤٧ + ٤٧ ر٩٤٧ \left\{ \begin{array}{l} ٢٤ ر٩٢٤ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$+ ٢٧ ر٩٢٧ - (٨٤٢ ر٩٨٤٢) \left\{ \begin{array}{l} ٢٧ ر٩٢٧ \\ 10 \end{array} \right.$$

$$+ ٢٤ ر٩٢٤ + ٦٠ ر٩٠٦٠ + ٤٧ ر٩٤٧ + ٤٧ ر٩٤٧ + ٢٧ ر٩٢٧ \left\{ \begin{array}{l} ٢٤ ر٩٢٤ \\ ١٠ \end{array} \right.$$

$$= ٣٧٦ ر٩٣٧٦ - ١٠٨١ ر٩٢٩٥ = ١٠٨١ ر$$

$$\cdot \text{ النسبة المئوية لخسارة الدمج } = \frac{١٠٨١}{٣٧٦} \% = ٤١ \% . \text{ (خـك } (٣,٢٠,١))$$

وترتيباً على ما تقدم ومن خلال تعميم النموذج المقترن على بيانات المشروعين الثاني والثالث بشأن اختبار عملية دمج التكاليف الرواتب النقدية والاجور الاضافية والتأمينات الاجتماعية في رقم واحد يمكن تلخيص خسارة المعلومات المترتبة على عملية الدمج وفقاً للجدل التالي - جدول رقم (٦) - وذلك كما يلى :-

جدول رقم (٦)

البيان	كمية المعلومات قبل الدمج (كـ ق)	كمية المعلومات بعد الدمج كـ ب	خسارة الدمج	النسبة المئوية لخسارة الدمج
المشروع الثاني	١٩٨٦٦	١٣١	٩٧٣٥	٤٩
المشروع الثالث	١٠٣٧٦	٩٢٩٥	١٠٨١	١٠٤١
الاجمالى	٣٠٤٢	٩٤٢٦	٠٨١٦	٣٥٧٦

هذا وبتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة - جدول رقم

(٦) يتضح أن دمج بنود التكاليف الثلاثة - الاجور الأساسية والاجور الاضافية والتأمينات الاجتماعية في رقم واحد يتربّع عنه خسارة معلومات في المشروعين الثاني والثالث، كما تشير نتائج الدمج إلى أن أكبر نسبة لخسارة المعلومات (نحو ٤٩٪) تقع في المشروع الثاني (٤٩٪) الأمر الذي يعني ضرورة توقف عملية الدمج عند مجرد المستوى الذي يقضى بدمج بنود الرواتب النقدية والاجور الاضافية فقط، حيث يتربّع على المضي في عملية الدمج فيما بعد - اي عند مستوى دمج

بنود التكاليف ١، ٢، ٣ - خسارة معلومات تفوق في نسبتها الحد الأعلى لخسارة المعلومات المسموح به (٤٩٪ < ١١٪)

اما فيما يختص بالمشروع الثالث فقد اتفق من نتائج الاختبار السابق - جدول رقم ٦ - امكانية الاستمرار في عملية دمج بنود التكاليف ٢،٤،١ - الرواتب النقدية والاضافية والتامينات الاجتماعية في رقم واحد حيث ما زالت خسارة المعلومات الناتجة عن عملية الدمج عند هذا المستوى اقل في نسبتها عن الحد الاعلى لخسارة المعلومات المسموح به (١٠٪ < ١١٪)

وترتيبا على ما تقدم يمكن الاستمرار في عملية الدمج بالمشروع الثالث ، بحيث تمتد لتشمل مستوى دمج اخر يقضى بدمج بنود التكاليف ١، ٢، ٤ - الرواتب النقدية والاضافية والتامينات الاجتماعية والبدلات والانتقالات - في رقم واحد ، وهو ما يعني من ناحية اخرى ضرورة تحديد خسارة المعلومات المرتبطة على هذا المستوى من الدمج وذلك من خلال اجراء اختبار اخر جديد في فوء ما يتواافق من مدخلات عن متغيرات النموذج المقترن والموضحة بالجدول التالي رقم (٧) :-

(٣٧)

النوع	القيمة	النوع	القيمة
بند المكافأة بعد الدفع	بند المكافأة	بند المكافأة	بند المكافأة بعد الدفع
رواتب تقديرية وضافية	١٧٣٦٨٤٨	رواتب تقديرية وضافية	١٨٣٤٨٠
وتأمينات اجتماعية وبدلات	١٧٣٦٩	رواتب تقديرية وضافية	٦٦٨٠
تأمينات اجتماعية وبدلات	٨٤٤	اجور اضافية	٦٦٨٠
البدلات والانتقالات	٨١٧٣	تأمينات اجتماعية	٦٦٨٠
البدلات والانتقالات	٤٩٣١١	البدلات والانتقالات	٤٢٤
مروفات اعائمة وطعام	١٢٤٦٦٩	مروفات اعائمة وطعام	٦٠٦٠
مروفات سفر واستئدام	٩٨١٦٣	مروفات سفر واستئدام	٧٤٤
مروفات ملابس وعلاء	٥٦١٨٣	مروفات ملابس وعلاء	٥٦١٨٣
اجمالى تكاليف العمل البشرى	٢٠٨١٥٩٤	اجمالى تكاليف العمل البشرى	٢٠٨١٥٩٤

(۴۸)

ومن بُيُّنَاتِ الجِبْلِ السَّابِقِ تَحْدِدُ خَارِجَةُ الْمَعْلُومَاتِ لِمَسْتَوِيِّ دِمْجِ
بِنودِ الْكَالِيفِ - رُوَاتِبِ نَقْدِيَّةٍ وَاضْفَافِيَّةٍ وَتَامِينَاتِ اِجْتِمَاعِيَّةٍ وَبِسَدَلَاتِ
وَانتِقَالِيَّاتِ الْمُشْرُوعِ الثَّالِثِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِّ :-

$$= ٤٠٣٠٢٠١ - ٣٥٢٢٢ - ٨٦٦٢ + ٦٠٦٠ + ٦٠٦٠ + ٤٧٤٠$$

{ ٤٧٤٠ + ٢٧٥٠ + ٤٧٠ ل.و. }

$$\text{النسبة المئوية لخسارة الدمج} = \frac{264}{376} \times 100 = 70\% \quad (\text{أصل})$$

هذا وبتحديد خسارة المعلومات لمستوى دمج بنود التكاليف السابقة (٢٥٪) يتضح انه من الضروري ان تتوقف عملية الدمج عند مجرد دمج بنوء التكاليف الثلاثة ١، ٢، ٣ - الرواتب النقدية والاضافية والتأمينيات الاجتماعية - فقط ، لانه لو تجاوزت عملية الدمج هذا المستوى على مستوى دمج بنود التكاليف الاربعة - الرواتب النقدية والاضافية والتأمينيات الاجتماعية والبدلات والانتقالات - في رقم واحد ، فسوف يترتب على هذا الدمج خسارة معلومات (٢٥٪) - كما سبق ايضاحه تتتجاوز المعد الاعلى لخسارة المعلومات المسموح بها من قبل الادارة -

وتأكيداً لما تقدم ينوه الباحث من ناحية أخرى أن الاستمرارية في عملية الدمج حتى المستوى الذي يقضى بدمج جميع بنود تكاليف العمل البشري للمشروعات موضوع الدراسة - بعفة عامة - في رقم واحد، ستؤدي إلى خسارة معلومات ١٠٠٪ وهو ما يفوق

(٣٩)

حد الخسارة المسموح به (١١٪) وذلك كما توضحه بيانات

الجدول التالي رقم (٨) :

* جدول رقم (٨)

البيان	كمية المعلومات قبل الدمج كـ ق	كمية المعلومات بعد الدمج كـ ب	خسارة المعلومات خـ ك	النسبة المئوية لخسارة المعلومات خـ ك٪
المشروع الاول	١٨٦١٤	١٨٦١٤	٠	٠٪
المشروع الثاني	١٩٨٦٦	١٩٨٦٦	٠	٠٪
المشروع الثالث	١٠٣٧٦	١٠٣٧٦	٠	٠٪
المشروع الرابع	١٥٨٧١	١٥٨٧١	٠	٠٪

* تحددت كمية المعلومات بعد دمج بنود تكاليف العمل البشري (كب)

في جميع مشروعات الدراسة بالعلاقة التالية :-

$$٢٢٢ \text{ ميجا جرام} = ٣٢٢ \text{ لوحة} = ٣٢٢ \text{ لوحة} \times ١٠ \text{ جرامات}$$

$$= ٣٢٢ \text{ لوحة} \\ 10$$

= صفر

هذا وبيان المستوى المناسب لدمج عناصر تكاليف العمل البشري كمثال تطبيقي في مشروعات الشركة السعودية للمقاولات العامة ، يكون الباحث قد انتهى من الدراسة التطبيقية للنموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف في قطاع المقاولات بالمملكة العربية السعودية ، ليقى بعد ذلك ملخصا لما ورد بالبحث واستخلاص ماتوصل إليه من نتائج ، ويمثل هذا محور الدراسة في النقطة التالية والأخيرة من هذا البحث (١)

رابعاً . . . خلاصة ونتائج البحث :

ارتبطت المحاسبة عن التكاليف - نظام للمعلومات - بضرورة توفير كافة التحليلات لغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وذلك بشكل قد يؤدي إلى عديد من التساوءات عن درجة التحليل المطلوبة في البيانات ، او بفهم اخر ما هو المستوى المناسب لدمج البيانات؟ خاصة وأنه في كثير من الأحيان ما قد يعمد محاسب التكاليف إلى دمج

(١) بطبيعة الحال يمكن اجراء عديد من الاختبارات الأخرى - على نفس النمط الوارد بالبحث لتحديد المستوى المناسب لدمج بقية بنود التكاليف الأخرى - بخلاف تكاليف العمل البشري - لمشروعات الشركة السعودية للمقاولات العامة .

بنود معينة - ذات الطبيعة الواحدة - في رقم واحد بتقارير وقوائم التكاليف وذلك بهدف اختصار هذه القوائم .

وعلى هذا يتبلور هدف هذا البحث في تحسين أداء محاسبة التكاليف - نظام للمعلومات - من خلال الاستعانة بنظرية المعلومات في توفير نموذج رياضي مقترن مبني على الدالة اللوغاريتمية، يمكن استخدامه في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف، وبذلك يتوافر للمحاسب مؤشرات كمية مبنية على قواعد منطقية تفيد في بيان الحد الذي يجب أن يتوقف عنده في تنفيذه عملية الدمج .

هذا وإذا كانت صلاحية وموضوعية النموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف ترتبط - وإلى حد كبير - بامكانية التطبيق العملي له ، فقد اختار الباحث نشاط المقاولات في المملكة العربية السعودية ميداناً لتطبيقاً للبحث كمحاولة منة لتوسيع العلة بين النظرية والتطبيق .

وترتيباً على ما تقدم فقد تناول الباحث هذا الموضوع من خلال التعرض لما يلى :-

اولاً .. تقييم المنهج التقليدي في تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف بما يشير إلى قصور في التطبيق المحاسبي بصورة تؤثر على المحتوى الإعلامي لتقارير وقوائم التكاليف في شكل خسارة معلومات تقلص من القيمة الإعلامية لهذه القوائم .

ثانياً .. نموذج مقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف بشكل يمكن من خلاله تلاشى أوجه التصور القائمه في المنهج التقليدي، وذلك من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الحديثة للمعلومات

المبنية على الدالة اللوغارثيمية يتم بمقتضاه تحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف من خلال قياس خساره المعلومات المترتبة على عملية الدمج .

ثالثاً: دراسة تطبيقية للنموذج المقترن لتحديد المستوى المناسب لدمج بيانات التكاليف في قطاع المقاولات بالمملكة العربية السعودية حيث يختبر الباحث صلاحية النموذج المقترن للتطبيق العملي في ضوء ماتوافر من بيانات عن تكاليف بعض مشروعات المقاولات ، وعلى ان ينسحب تطبيق نفس النموذج المقترن على بقية مشروعات القطاع الاخر، او على غيره من القطاعات وبذلك يتواافق للمحاسب الحلول اللازمة لتحسين الدور الاعلامي لمحاسبة التكاليف فن خلال التقرير بدمج بند معين مع بند او بند آخر في رقم واحد بتقارير وقوائم التكاليف او التقرير بضرورة الافصاح عنه في رقم مستقبل، بما يفيده في الاجابة على العديد من التساؤلات التي ارتبطت بدرجة التحليل في محاسبة التكاليف .

" مراجع البحث "

مراجع باللغة العربية :

- تقرير مراقب الحسابات عن حساب العمليات والارباح والخسائر
والميزانية في ١٩٨٧/١٢/٣١ للشركة العربية للمقاولات العامة .
- د. عبد اللطيف عبد الفتاح ابو العلا ، د. احمد محمد عمر، " مقدمة الرياضيات للتجاريين والاقتصاديين" ، مكتبة الجلا ، الجديدة، المنصورة
الطبعة الرابعة ، ١٩٨٤ ،
- د. كمال حسن ، " دراسات في نظام المعلومات المحاسبية" ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠
- د. محمد صلاح الدين صدقى ، " الرياضيات للتجاريين" ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥
- د. نجيب الجندي ، " الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات" ،
مكتبة جامعة طنطا ، طنطا ، ١٩٨٣

مراجع باللغة الاجنبية :

- Anderson, D.L. and Donald L. Roun, " Information analysis in Management Accounting" john wiley & Sons, N.Y., 1978.
- Chambers, R.J., " Accounting Evaluation and Economic behavior , " N . J: Prentice-Hall, Inc., 1970.
- Chambers, R.J., "Measurements and Objective in Accounting", The Accounting Review, April, 1964.

(88)

- Felthman, G.A. " Cost Aggregation: An Informational Economic Analysis" Journal of Accounting Research , Vol. 15 No. 1, Spring 1977.
- Othey, D.T. and F.J. B. Dais, " Accounting Aggregation and Decision Making Performance: An experimental Investigation", Journal of Accounting Research, Vol. 20, No.1, Spring 1982.
- Render, B. and R.M. Stair, " Quantitative Analysis for Management", London, Allyn and Bacon Inc., 1988.
- Williamson, R.W., " Presenting information economics to students," The Accounting Review, No. 2, April,1982.